

تجربة الجزائر في التنمية قراءة في الانتقال من نموذج إلى نموذج مضاد

ملخص

انتقلت الجزائر منذ استقلالها عن فرنسا عام 1962 من استقطاب إلى آخر. فقد حصل استقطاب في الحقل السياسي، حيث طبق نظام الحزب الواحد منذ فجر الاستقلال. وفي عام 1967 ظهر استقطاب في الحقل الاقتصادي من خلال اتباع سياسة صارمة في التأميم، حيث تم تحويل أربع مدن إلى أقطاب صناعية تلعب دور قاطرة التنمية. ونجم عن هذا الاستقطاب نزوح كبير لسكان الريف نحو المدن في السبعينيات، مما أدى إلى إختلالات. فقد أفرغ الريف من سكانه و تريفت المدن و في نهاية المطاف، اخفق النموذج بعد ثلاثين سنة. وفي العقد الأخير ظهرت محاولة لصياغة نموذج جديد أقل ما يقال عنه أنه نموذج مضاد لذلك الذي انتهج بعد الاستقلال.

د/ إدريس بولكعبات
قسم علوم الإعلام والاتصال
جامعة منتوري
قسنطينة، الجزائر

1- من حراك إجتماعي إلى آخر

Résumé

وصف جرار فيرتيل G. Viratelle وضع الجزائر غداة الاستقلال بقوله: " بلد ممزق وجريح في عام 1962، بحيث توقع له البعض مستقبلا غامضا"(1). فما الذي جعل طائفة من المفكرين تشكل نظرة سوداوية بشأن الجزائر على هذا النحو؟

إننا لا نستطيع أن نحدد مصدر هذه النظرة إلا بإجراء تحليل للحقول الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتلك المرحلة. ففي الحقل السياسي، تجنبت البلاد بأعجوبة الحرب الأهلية بسبب انقسام النخبة القائدة على نفسها، حول كيفية إدارة السلطة. وانتهت أزمة عام 1962 بتحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب سياسي وحيد في البلاد (2).

مجرى الدول الشمولية Les Etats totalitaires التي تنعدم فيها آليات التعبير عن

Après son indépendance, l'Algérie est passée d'une polarisation à une autre. Ce phénomène d'enchaînement est le résultat d'un modèle de développement inspiré de l'expérience des pays de l'Est.

Sur le plan politique, le monopole de l'action par un parti unique a provoqué une polarisation de toutes les sensibilités. Sur le plan économique, la nationalisation a fait de l'état le grand patron et par conséquent le seul employeur. Enfin, Sur le plan social, les quatre grandes villes (Alger, Oran, Constantine et Annaba) sont devenues des pôles d'attraction qui ont fait rêver toute une génération à une vie meilleure.

Ce modèle a fini par montrer ses limites. Trente ans après, l'Algérie repart à la recherche d'un nouveau modèle.

الذات بالنسبة للطبقات الاجتماعية التي أصبحت مضطرة لتبني خطاب لا يعكس تطلعاتها، وإيديولوجياتها المتناقضة.

وهكذا أدى الصراع منذ اليوم الأول للاستقلال إلى استقطاب إيديولوجي يلغي وجود الطبقات الاجتماعية الميسورة الحال بشكل خاص.

إن هذا الاستقطاب كان الهدف من ورائه هو حشد تأييد فئات اجتماعية واسعة لمواجهة مشاكل اجتماعية واقتصادية بالغة التعقيد. وفي رأبي أن أي محاولة لفهم أسباب ذلك تقودنا إلى فترة الحرب. فابتداء من عام 1959 شرع الاحتلال الفرنسي في تطبيق مخطط خماسي، تحت اسم « مخطط قسنطينة » Constantine. وكان الهدف المعلن من هذا المخطط هو جعل الجزائر تستدرك تأخرها عن أوروبا خلال جيل، حيث كان الفرنسيون يشبهون هذا التأخر بذلك الذي يتصف به جنوب إيطاليا (3). إلا أن الهدف الكامن، كان محاولة القضاء على ثورة التحرير بتكاليف أقل من الاستمرار في الحرب.

كان المخطط يدعو إلى تحويل الأموال المقرر إنفاقها كتكاليف للحرب، إلى مساعدة اقتصادية فعالة تحسّن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمسلمين، وتخلق المناخ المناسب لظهور برجوازية من الأهالي على استعداد للتعاون مع الأوروبيين. وكان المشروع يرمي إلى « تصنيع الجزائر » و « إيقاظ الريف » الذي كان مجرد محاولة للالتفاف على ثورة التحرير لاعتمادها بشكل واسع النطاق على سكان الأرياف، كأى ثورة على الاحتلال في العالم. وقد أخفق مخطط قسنطينة، حيث توقف في عامه الرابع (4)، إلا أن عاملا اقتصاديا آخر بدأ مفعوله يتزايد أكثر فأكثر في أواخر العقد السادس، وهو النفط. فقد اكتشف أثناء ثورة التحرير إلا أن استغلاله بشكل اقتصادي كان بعد الاستقلال. وهكذا كان لمخطط قسنطينة واكتشاف النفط، الأثر الكبير في التحولات الاقتصادية التي حصلت لاحقا، حيث أصبح النفط أهم مصدر لتمويل المشاريع والاستثمار الذي قامت به الدولة. أما الأفكار التي تضمنها مخطط قسنطينة فقد شجعت الدولة على إحياء فكرة التصنيع والسير في طريق المخططات.

وفي الحقل الاجتماعي، ظهرت إشكاليات بالغة التعقيد، إذ ترتب عن حرب التحرير نزوح واسع النطاق لسكان الريف نحو المناطق الحضرية، تحت ضغط المستعمر الذي طبق « سياسة الأرض المحروقة ».

فقد قدر عدد الجزائريين الذين يسكنون المناطق الحضرية عام 1963 ب 4,3 مليون نسمة، و لم يبلغ تعدادهم عام 1955 نصف هذا العدد (5)، مما يعكس ضخامة هذه الحركة.

ولم تتسبب حرب التحرير فقط في حصول نزوح سكان الريف تجاه المدن، ولكنها أدت أيضا إلى إرباك الاقتصاد، ففي عام 1963 قدر عدد العاطلين عن العمل بمليونين، بالإضافة إلى وجود 2.600.000 شخص بدون موارد. ولا شك أن هذين الرقمين اللذين يشكلان نصف عدد سكان الجزائر تقريبا في ذلك الوقت، يعكسان درجة التفجير التي بلغها المجتمع.

يقول روبير أجيرون C.R. Agéron، وهو المؤرخ الفرنسي الذي اهتم بتاريخ الاستعمار في الجزائر، إن هذه الأرقام كافية لتفسير مختلف الاضطرابات في هذه المرحلة والتي تولدت عن البؤس (6). ورغم أن الهروب الجماعي للأوروبيين عام 1962، أعطى الفرص للجزائريين لاحتلال المواقع ليس في المزارع فحسب، بل في قطاع التوظيف العمومي، حيث كان هذا القطاع يشغل 300 ألف موظف عام 1963 (7). رغم ذلك الفراغ وما ترتب عنه من حراك في الوظائف، إذ سمح للجزائريين بالصعود في السلم واحتلال مواقع القرار، فإن مشكل البطالة ظل ضاغطا. وإذا استعرنا عبارة موريس هالבוخس M. Halbwachs، فإنه يمكننا القول أن التوظيف العمومي بعد الاستقلال، شكل مركز «النشاط الاجتماعي المفضل» لسببين في رأيي :

السبب الأول : هو أن القطاعات الأخرى للنشاط عرفت تراجعا، فقطاع الفلاحة تراجع إلى 34% عام 1954، إلى 15% عام 1968، ثم إلى 10% عام 1971، بالنسبة للدخل القومي الخام (8) وهذا التراجع الكبير وضع المناطق الحضرية تحت الضغط، إذ لم يؤد إخلاء الآلاف من الأوروبيين للوظائف إلى إشباع حاجات الجزائريين إلى مناصب للعمل. ولهذا اتجهوا إلى الهجرة الخارجية والتي كانت بشكل خاص نحو فرنسا. ففي عام 1971، أصبح 5% من الجزائريين يرتزقون في فرنسا، وكان عدد المهاجرين سنويا ما بين 1968 و 1971، في حدود 35 ألف شخص (9).

السبب الثاني : انجذاب الأفراد للعمل في التوظيف العمومي أثناءها، مرتبط بفكرة الأفراد عن هذا القطاع. فقد كان يشكل رمزا لممارسة السلطة التي كان الجزائريون قد حرموا منها لعقود طويلة تحت الاحتلال. ولهذا كان العمل فيه هو بمثابة ممارسة للسلطة. ولعل ذلك هو الذي دفع ببيير بورديو للقول بأن التوظيف العمومي في الجزائر كان يعتبر « جنة المهن » (10). وهكذا شهدت الجزائر منذ حرب التحرير وإلى غاية 1970 حراكا اجتماعيا كبيرا، حيث حصل نزوح ريفي نحو المدن مرتين، مرة بسبب الحرب، ومرة بسبب حالة الفقر العامة التي تلتها. وهجرة نحو الخارج بحثا عن العمل، بالإضافة إلى حراك مهني كان نتيجة طبيعية للهروب الجماعي للأوروبيين وصعود الجزائريين إلى تلك المواقع الخالية.

2 - أنوميا سياسية واجتماعية

لم تتمكن القيادة التي تسلمت السلطة بعد الاستقلال من التخلص من العقلية الثورية والانسجام مع الوضع الجديد والعمل بعقلية الدولة. فقد كانت القيادة تفتقد للخبرة، ويتردد في خطابها الرسمي كلمة « الثورة » بدل « الدولة ». ولهذا كان ينظر إلى رئيس الدولة على أنه « زعيم وقائد » أي أنه يتمتع بشخصية كاريزمية يحجب المؤسسات. وقد ظل الوضع السياسي على هذه الحال إلى غاية 1976. وهي السنة التي شهدت ميلاد دستور جديد للبلاد، ورد في ديباجته أن هدف الحكم هو إقامة مؤسسات للأمة « تخلد بعد الأحداث والرجال » (11). هذه الفكرة كانت جديدة على الجزائريين في تلك المرحلة،

حيث رمزت إلى مشروع إدارة الحكم في الفترة اللاحقة وإلى نهاية الاعتماد على الشرعية الثورية وبداية العمل بالشرعية الدستورية.

والواقع أن دستور 1976 أضاف الشرعية الشعبية على الطرح الإيديولوجي للفريق الذي تسلّم السلطة عام 1962، ويفسر البطء الشديد في هذا التحول السياسي غياب الاستقرار في السنوات الأولى للاستقلال، بدليل ظهور محاولات انقلابية.

وقد انعكس الارتباك الذي أصاب الحقل السياسي على الحقلين الاقتصادي والاجتماعي. و عبّر عن حالة الانسداد هذه، الاقتصادي الجزائري عبد اللطيف بن أشهنو بقوله : « منذ صبيحة الاستقلال وخلال أكثر من ثلاث سنوات بقيت موازين القوى الاجتماعية في الجزائر دون أن تسمح لأية واحدة منها أن تعطي للتنمية الاقتصادية في الجزائر اتجاهًا مطابقًا لمصالحها الخاصة » (12).

ولهذا كانت الظروف هي التي تقرر ما يتعين القيام به. وتشير تجربة التسيير الذاتي بكل وضوح إلى هذا السلوك، فهذه التجربة لم تكن أبداً مشروعاً للذين قادوا ثورة التحرير، بل أن محاولة التكيف مع الظروف هي التي لفتت انتباه السلطة وأعطتها مشروعاً إيديولوجياً ومخرجاً من حالة الارتباك التي اعترتها. فقد تأثرت البنية الاقتصادية للجزائر تأثراً بالغاً عام 1962، حيث خرج المستعمر تاركاً خلفه « دولة شبح » على حد تعبير بول بالطا Paul Balta، من جراء قيام المستوطنين الأوروبيين بإخلاء المؤسسات وتخريبها (13). وقد ترتب عن هذا العمل إلحاق ضرر كبير بالاقتصاد الذي أصبح شبه مشلول ولم يكن الأمر مقتصرًا على المؤسسات الصناعية في المدن، بل شهدت المزارع في الريف أيضاً انسحاب الأوروبيين بشكل جماعي و هي المزارع التي كانت تقوم أساساً على تصدير المنتج إلى الخارج. فقد انخفض الإنتاج ب 10% سنة 1963 بالنسبة لسنة 1962 (14).

وقد ورثت الجزائر عن الاستعمار اقتصاداً مختلطاً يجمع بين قطاع تقليدي وقطاع رأسمالي شكّله الأوروبيون. وقد كان الأول في مرحلة التفكك بينما كان الثاني في مرحلة الانطلاق، خاصة بعد أن قرر الاحتلال الفرنسي « تصنيع الجزائر » لكن هذه الفكرة التي جاءت مع « مخطط قسنطينة » كانت متأخرة. ويبدو أن هذا الإرث يعرض على الجزائر المستقلة نمط تنمية رأسمالي. بيد أنها لم تسر في هذا الدرب، وسلكت طريقاً معاكساً. فقد فتحت مراسيم 18 و 22 مارس 1963 الخاصة بتأميم الأملاك الشاغرة الطريق نحو نموذج غريب و نادر في العالم تحت اسم «التسيير الذاتي». فما هي الرموز والمعاني التي أرادت السلطة تبليغها إلى مجتمع ينتظر تغيير أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية في ظل الدولة الوطنية ؟

يقول « ميهايلو ماركوفيتش Mihailo Markovic » أنه يمكن الحديث عن وجود تسيير ذاتي: « عندما لا تؤمن وظائف إدارة العملية الاجتماعية من طرف قوى خارجية عن المحيط الاجتماعي المعني، ولكنها تؤمن من طرف أفراد مسؤولين عن الإنتاج... إن التسيير الذاتي يسمح بتجاوز الفصل القائم بين المسؤولين والمنفذين » (15)، وقد زعم ماركوفيتش أن مجتمع المستقبل سيحكمه نظام التسيير الذاتي (16).

إن الجزائر لم تأخذ مفهوم التسيير الذاتي بهذا المعنى الواسع للكلمة، وإنما باعتباره طريقة لتسيير مميز في بعض الوحدات الإنتاجية.

إن هذا المفهوم الضيق للتسيير الذاتي في الجزائر يرمز إلى حالة الارتباك التي اعترت السلطة في مطلع الاستقلال، ويبين إلى أي حد أنها كانت تعاني من غياب استراتيجية واضحة ومتكاملة لمعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية. ولا يعد إصدار مراسيم 18 و 22 و 28 مارس 1963 التي أقرت التسيير الذاتي في إدارة الأملاك الشاغرة، رغم شهرتها، أكثر من الاستجابة لأمر واقع بالفعل. فاللجان الأولى تشكلت بطريقة تلقائية بعد الرحيل الجماعي للمعمرين الأوروبيين، وتم تشكيل هذه اللجان نتيجة ضغط فعلي، حصل خاصة من جانب العمال القدماء الذين كانوا يشتغلون بالمزارع المهجورة من جهة، ونتيجة جهود بعض النقابيين وحزب جبهة التحرير وبعض قدماء جيش التحرير من جهة أخرى (17).

والظاهر أن إقرار التسيير الذاتي بصفة رسمية من طرف السلطة كان حل مشكلتين وقتئذ:

الفراغ الذي كانت تعاني منه القيادة النقابية، حيث أنه لم يكن لديها برنامج عمل لتقوم بتنفيذه، ولذلك استقبلت قرارات مارس 1963 بارتياح، إذ أن التسيير الذاتي مكنها من فرصة لتقوية الروابط مع العمال، وهكذا بدأ التسيير الذاتي وكأنه برنامج عمل للمركزية النقابية يجعلها طرفا في تسيير المؤسسات وبالتالي نقابة غير مطلوبة.

1- خلق شعبية للحكم في الأوساط الفقيرة التي كانت تترقب حصول تحسن في أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، كثمرة للاستقلال.

وهكذا، أعطى التسيير الذاتي الذي أوجده الظروف محتوى وبرنامج للمركزية النقابية وأعطى شرعية شعبية للحكم، حيث أحسس الأوساط الفقيرة بوجود تغيير وقطية مع ممارسات الاستعمار.

بيد أن هذه التجربة اصطدمت بمشكل الفعالية الاقتصادية، فقد استمر الإنتاج في الجزائر في التدهور، حيث سجل تفهقرا بنسبة 10% سنة 1963، بالنسبة للسنة التي سبقتها، وإذا استثنى الإنتاج البترولي، فإن هذا الانخفاض يتراوح ما بين 25 و 35% (18).

إن ضعف الجدوى الاقتصادية رافقه أيضا تدمير عام في أوساط الطبقة العاملة؛ حيث ظهرت عامي 1963 و 1964 مؤشرات الإخفاق. فقد انفجرت « إضرابات وحشية » خلال تلك الفترة، لم تستثن مؤسسات التسيير الذاتي (19).

وقد انفجرت تلك الاحتجاجات للتعبير عن نقص في إشباع حاجات العمال المادية بسبب ارتفاع أسعار المواد الأساسية، حيث يشير موريس بارادي M. Paradi إلى أنه إذا أخذت سنة 1961 كسنة مرجعية، فإنه في سنة 1963، عرفت المواد الكمالية والترفيهية ارتفاعا يفوق العشرين بالمائة بينما لم تشهد أسعار المواد الغذائية إلا ارتفاعا متواضعا في حين حدث العكس في سنة 1964 (20).

إن هذا التذبذب في الأسعار و الذي كان يعكس اجتياز الاقتصاد الجزائري لمرحلة صعبة، كان مؤشرا قويا في أيدي أعداء التسيير الذاتي و أنصار القطاع الخاضع لسيطرة الدولة الذين كانوا يقولون « إن العمال المأجورين و الفلاحين الفقراء غير قادرين من الناحية التنظيمية و بشكل عاجل على المطالبة بنموذج لا مركزي لإدارة الاقتصاد » (21).

ورغم أن الخطاب الرسمي للسلطة وعد المركزية النقابية بتحقيق الاشتراكية عن طريق التسيير الذاتي (22)، فإن التجربة بدأت في التراجع في صائفة 1965؛ حيث صدر قرار جعل من مدير الوحدة المسيرة ذاتيا تابعا لوزارة الصناعة، بينما كان وفق مراسيم مارس 1963 تحت السلطة المباشرة لرئيس لجنة التسيير. إن هذا التحول غير الأمور بصورة جذرية، حيث بدأ الاتجاه واضحا نحو المركزية في القرار.

وقد أدى التغيير الذي حصل في السلطة عام 1965 إلى توقيف تجربة التسيير الذاتي وبالتالي توقيف السير في اتجاه شعبي يعادي الفعالية الاقتصادية و الانطلاق في تجربة جديدة تقوم على المركزية في القرار التي تتطلب الاعتماد على المسيرين. وكان من نتائج ذلك ظهور آلة بيروقراطية كبيرة، تتحكم في صناعة القرار وفي تنفيذه. وانتقال مركز القرار على هذا النحو أدى إلى تغيير مركز الثقل الاجتماعي من طبقة الفلاحين إلى طبقة عمال الصناعة التي كان يرجى منها خلق تنمية تقوم على تعزيز الاستقلال السياسي و الحد من التبعية، حسب خطاب السلطة.

3 - تنمية تقوم على الاستقطاب

كانت سنة 1967 بالنسبة للجزائر هي سنة الخروج من مرحلة التردد والنقاش الذي استغرق سنوات حول المستقبل الاقتصادي للبلاد، حيث ظهرت ابتداء من تلك السنة مخططات للتنمية سيطرت عليها فكرة التصنيع. وبيّن توزيع الاستثمارات على القطاعات الثلاثة هذا التوجه الذي قلب أوضاع الجزائر.

جدول رقم 1: يوضح خطط التنمية ما بين 1967-1977 بالنسبة % (23).

المخطط	الفلاحة	الصناعة	السياحة
المخطط الثلاثي 1967-1969	17.6%	52.1%	
المخطط الرباعي 1970-1973	12%	51%	1.9%
المخطط الرباعي 1974-1977	15%	43.5%	

تكشف هذه الأرقام عن وجود نوع من الإصرار لدى قيادة البلاد في الفترة التي تعتبر أكثر الفترات استقرارا في الجزائر منذ استقلالها على فكرة تصنيع البلاد بسرعة. لكن لماذا وجهت السلطة كل طاقاتها إلى قطاع الصناعة وأهملت قطاع الفلاحة، خاصة

وأنه عادت إليها 2.302.280 هكتارا من الزراعة المتطورة، بعد رحيل المستوطنين الأوروبيين (24). كانت هذه التركة تؤهل الجزائر للاستمرار في تطوير قطاع الفلاحة، إلا أنها اندفعت في طريق التصنيع. ويزعم روبر أجيرون R. Agéron أن الأصول الريفية ل «ابن بله»^(*) جعلته يلتفت برغبة إلى الأرياف ويكون حذرا من الاتجاه المطلي للعمال وسكان المدن عام 1963 (25). وقد كان الرئيس هواري بومدين هو الآخر من أصول ريفية ولكنه مع ذلك، اتجه بالبلاد نحو تجربة التصنيع التي تعني ببساطة انتقال مركز الثقل من القرية التي كانت قد اكتسبت أهمية خلال ثورة التحرير إلى المدينة. وهذا التغير في أهمية المجال، ترتب عنه تغير في أهمية الفاعلين الاجتماعيين، حيث انتقلت من طبقة الفلاحين إلى طبقة العمال.

ويبدو أن هذا التوجه يعكس فلسفة لتنمية سريعة تقوم على إحداث القطيعة في الحقل الاجتماعي والاقتصادي، كما أنها تعبر عن رغبة جامحة للسلطة في الإقضاء بالأسلوب الستاليني الذي فرض على الاتحاد السوفيتي ثم على دول أوروبا الشرقية بعد معاهدة يا لطا.

والواقع أن اقتداء الجزائر بذلك النموذج كان في ظرف تميز بتحقيق الإيديولوجية الماركسية لانتصارات في الدول الحديثة الاستقلال، باعتبارها تشكل قطيعة مع العهد الاستعماري و أسلوبه. ويبدو الخط الستاليني واضحا بشكل جلي في اعتماد التأميم كنقطة صفر، أو بداية للانطلاق نحو التنمية. كما يبدو ذلك أيضا من خلال الاستثمار في الصناعة الثقيلة أولا.

لقد كانت هذه الصناعة المكلفة هاجسا للرئيس بومدين، و يبدو ذلك واضحا في الميثاق الوطني لعام 1976، إذ جاء فيه « إن الصناعات الأساسية تشكل الركيزة التي بفضلها يترسخ التصنيع في واقع البلاد » (26).

و يرى الطيب السيد عامر أن إعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة في الجزائر يعود أساسا لوجود إرادة في الاستقلال الاقتصادي عن طريق التصنيع السريع، حيث تمكن الصناعة الثقيلة من تعطيل النمو السريع لطبقة عاملة مطلوبة الاتجاه، وتركز الاهتمام على توفير الآلات قبل كل شيء (27). ويشير الميثاق الوطني إلى أن الطموح الكبير هو اعتماد تكنولوجيا متطورة أثناء عملية التصنيع (28).

و الواقع أنه لا يمكن فهم أبعاد نموذج الجزائر في التصنيع إلا بتناول نموذج ج. ديستان دوبرنيس G. Destanne Debernis الذي يطرح نموذجا تكامليا في التنمية وهو ملهم النموذج الجزائري.

يقول بن ساعد M. Benissad أن دوبرنيز فسر اتجاه السلطة في الجزائر نحو اعتماد التكنولوجيا المتطورة في تلك المرحلة بأربعة أسباب هي:

1- ندرة اليد العاملة المؤهلة في الجزائر وهو وضع يدفع إلى استعمال التقنيات الأكثر تطورا.

(*) ابن بله أحمد: أول رئيس للجزائر بعد الاستقلال.

- 2- الإنتاج من أجل القدرة على المنافسة بهدف التصدير.
 3- إن استعمال التقنيات القديمة يجبر الدولة على تطبيق سياسة حمائية متشددة.
 4- إن التقنيات المتطورة تحدث عصرة عنيفة و فعالة في المحيط الاقتصادي والاجتماعي (29).

و يهنا في هذا المجال السبب الأخير لأنه يتحدث عن « العصرنة العنيفة » التي تعني الانتقال بالمجتمع من حالة إلى أخرى عن طريق القطيعة. وربما يبدو أن السعي إلى تحقيق هذا التغيير عبر التكنولوجيا المتطورة، كان من الأهداف الرسمية و المعلنة للسلطة في الفترة البومدينية، إذ جاء في الميثاق الوطني لعام 1976: « إن للتصنيع في الجزائر مدلول و أبعاد ثورة حقيقية... (منها) التغيير العميق للإنسان وإعادة تشكيل المجتمع في نفس الوقت » (30). لكن كيف يحصل هذا التغيير؟
 كان دوبرنيز يعتمد على حجة اعتمدها المنظرون السوفيت في سنوات 1920-1930 والذين كانوا من أنصار قانون إعطاء الأولوية لإنتاج وسائل الإنتاج الذي كان يعتقد أن له مفعولا تعاقبيا أو تسلسليا في تحريك الاقتصاد، Effet d'entraînement (31)، ويقصد بذلك أن إنشاء صناعات ثقيلة يؤدي إلى ظهور صناعات خفيفة وإلى تحريك العمل في الزراعة تدريجيا، مما يؤدي إلى امتصاص البطالة و تثبيت سكان المناطق الريفية. هذه الفرضية التي وضعها دوبرنيز اعتمدها الجزائر، وراهننت على مفعولها السحري. فبعد مضي سنوات قليلة على بداية تشكيل الأقطاب الصناعية، ظهر إصلاح زراعي عام 1971، عرف في الخطاب الرسمي بـ « الثورة الزراعية ».

فهل تحققت فرضية التكامل ؟

يبدو أن السلطة في تلك المرحلة كانت غير متأكدة من إمكانية حصول « مفعول سحري » في الاتجاه المرغوب، بمجرد إقامة أقطاب صناعية، كانت ترمز لنموذج يقوم على التنمية السريعة؛ ولذلك قيدت تجربة التصنيع بتجربة موازية في علاقات العمل، أطلق عليها « التسيير الاشتراكي للمؤسسات ». وعلى ما يبدو من هذه التجربة التي أصبحت اليوم من الماضي فإن الهدف منها هو إعطاء فرص للعامل للمشاركة في اتخاذ القرار داخل المؤسسات عبر مجالس منتخبة (32). ويمكن تشبيه ما يرمز إليه التسيير الاشتراكي بما ترمز إليه الديمقراطية الصناعية La Démocratie Industrielle في الغرب، مع فارق جوهري هو أن الديمقراطية الصناعية في الغرب تعبر عن الفصل بين الملكية والتسيير. أما في الجزائر، فإن فكرة التسيير الاشتراكي كانت تعبر عن مشروع لخلق طبقة « عاملة لذاتها ».

وهكذا سعى الرئيس ابن بله إلى إقامة نموذج يعتمد على طبقة الفلاحين عبر التسيير الذاتي، بينما سعى الرئيس هواري بومدين إلى تغيير هذا النموذج واستبداله بأخر يقوم على الطبقة العاملة. والفرق كبير بين النموذجين، فالأول كان يقترح على المجتمع بدء التنمية من الريف أو القرية التي كانت تستقطب أكبر عدد من السكان، بالإضافة إلى كونها احتضنت ثورة التحرير، وأدت إلى نجاحها، بينما يقترح الثاني على المجتمع بدء

التنمية من المدينة ليمتد تأثيرها لاحقا إلى القرية، لأنه كان يرى أنه من غير الممكن تحقيق تنمية من غير تصنيع سريع، وقد أدى نقل مركز تفعيل العمل التنموي من القرية إلى المدينة، إلى زيادة العرض في العمل في المناطق الحضرية، مما أدى إلى ارتفاع الطلب على العمل المأجور الذي أصبح يتمتع بمكانة اجتماعية مهمة.

وترتب عن هذا الانتقال فعل اجتماعي أطلق عليه النزوح من الريف إلى المدينة، وحراك اجتماعي واسع في ظرف زمني لا سابق له في الجزائر، إذ تشير الأرقام إلى أن عدد الجزائريين الذين يسكنون المناطق الحضرية شكلوا 49,9% من العدد الإجمالي للسكان البالغ تعدادهم 8,16 مليون عام 1975 (33). أي عندما كانت تجربة التصنيع في عز مراحل توسعها، وهي نسبة تعبر عن نزوح من المناطق الريفية إلى المناطق التي اعتبرت كمناطق جذب أو استقطاب اليد العاملة.

فقد « كانت الولايات الأربع : الجزائر، وهران، قسنطينة وعنابة، تجمع 2,76 % في عام 1969، و4,67% في عام 1977 للتوظيف غير الفلاحي » (34). وقد ترتب عن هذه السياسة الاقتصادية انخفاض البطالة في المناطق الحضرية في تلك الفترة مما شجع سكان الأرياف على الانتقال إلى المدن الكبيرة والاستقرار بها، حيث انخفضت هذه النسبة من 33% عام 1966 إلى 8% عام 1977 (35).

وقدرت نسبة نمو سكان المناطق الحضرية ب 5% في تلك المرحلة (1966-1977) (36)، لدرجة أن الحديث عن ظاهرة تريفيف المدن في الجزائر أصبح لا يقبل الجدل، حيث اعتبر كنتيجة منطقية لظاهرة « العصرنة العنيفة » التي تحدث عنها ج.د. دوبرنيس. ولعل هذا هو الهدف الوحيد من التصنيع الذي أمكن تحقيقه. فقد حصلت إختلالات في الريف وكذا في المناطق الحضرية، نتج عنها حصول عجز في اليد العاملة الفلاحية واختفاء طبقة الملاك الكبار للأراضي وكذا الطبقة الفلاحية السفلى المعروفة بالخماسين بفعل إجراءات نزع الملكية عام 1972 والتي عرفت ب « الثورة الزراعية ». ولعل العامل الثالث الذي ساهم هو بدوره في الحراك الاجتماعي هو سياسة التعليم. فقد أعطت « مجانية التعليم » فرصا لم تكن موجودة من قبل أمام أبناء الطبقات السفلى للصعود في السلم الاجتماعي.

والملاحظ أن هذه الجوانب التي كانت تشير إلى خطة للتنمية كهدف ظاهر، إلا أن الدافع القوي لممارسة هذه الأيديولوجية هو خلق الظروف الموضوعية التي تسمح بإضفاء الشرعية على جعل سكان المناطق الريفية يتموقعون بشكل أفضل في السلم الاجتماعي.

وقد تحدثت الموثيق عن أحقية الفلاحين في قطف ثمار النصر قبل غيرهم من الطبقات الاجتماعية، و لذلك كانت تلك التجارب تعبر عن حلم بدفع الطبقة السفلى إلى الصعود في السلم الاجتماعي. و الهدف الذي يمكن استخلاصه من هذه التجارب، هو أنها كانت تعكس ممارسة إيديولوجية أكثر مما هي خطط لتحقيق تنمية اقتصادية، وقد أدت إلى استقطاب اقتصادي اجتماعي بظهور أربع مناطق جذب أساسية هي: الجزائر، وهران، عنابة و قسنطينة. ولم تتحقق نبوءة دوبرنيس التي تقول أن قطاع الصناعة

الثقيلة يؤدي إلى تفعيل قطاع الفلاحة وأن هذا الأخير بدوره يؤدي إلى تفعيل قطاع الصناعات المتوسطة و هكذا... إذ لم يترتب عن الإصلاح الزراعي لعام 1972 أي نزوح مضاد للسكان، أي من المدينة إلى الريف، كما أن تلك التجربة رغم أنها تقدم للفلاحين أجورا ثابتة، لتشجيعهم على الاستقرار، لم تفلح في تثبيت سكان الريف حيث استمر النزوح نحو المدن مما أدى إلى نمو عدد سكانها بسرعة، و هي ظاهرة تعبر عن وجود استقطاب اجتماعي.

4 - إيديولوجيا جديدة أم براغماتية

ظل مفهوم التنمية في الجزائر غامضا. ومصدر هذا الغموض يعود لسيطرة النظرة الطوباوية. فقد كانت السلطة تردد في خطابها أن الثورة لم تنته، وأن التنمية ليست هدفا في حد ذاتها وإنما هي أداة لدعم الاستقلال السياسي. فقد ورد في الميثاق الوطني لعام 1976 الذي تسيطر عليه الأفكار الطوباوية: « أن الاستقلال الحقيقي يستلزم الاستقلال الاقتصادي » (37). ومن هذا المبرر ظهرت عقيدة ربط الاقتصاد بالسياسة والتي ترتب عنها تأخر انفتاح الجزائر على السوق العالمية والاتجاه الشديد نحو التأميم وتغييب الشراكة والاستثمار مع الأجنبي لمجرد الخوف من الوقوع تحت سيطرة مستعمر جديد.

لقد كان لجيل نوفمبر حساسية مفرطة ودائمة حيال هذه المسألة. وبدأت مرحلة من البراغماتية تطبع الاقتصاد الجزائري عبر سلسلة من التغيرات التي عرفت في الخطاب الرسمي باسم « الإصلاحات ». حيث تم التخلي عن إقامة المركبات الصناعية الضخمة التي اعتبرت مكلفة وتقود إلى الزيادة في حجم المديونية.

قال عبد الحميد الأبراهيمي الوزير الأول الأسبق، ومهندس تلك التغيرات عام 1984: « إن التحدي بالنسبة إلى المخطط القادم، وعلى المدى الأبعد، سيتمثل في الاقتدار على انتهاز سبيل مناقض للسبيل الذي قادنا إليه في وقت من الأوقات رخاؤنا المالي، أي أن نهتم أولا بتهيئة الشروط لتحسين نتائج العمل الاقتصادية والاجتماعية، بحيث نستخلص أكبر النفع والفائدة من مواردنا التي أصبحت محدودة وتزداد قلة بطبيعة الأمر. وهذا المطلب معناه الوعي بأن التنمية تعني بالدرجة الأولى الاستثمار الاجتماعي والثقافي من خلال التربية والتكوين وتنظيم التنمية وإدارتها قبل أن تكون محاكاة عمياء وحشد التجهيزات العالية الكلفة والثمن. تلك هي الرسالة الرئيسية، التي تقود إستراتيجية التنمية» (38) لكن ما هي أبعاد هذه التغييرات ؟

كان عام 1979 فرصة لإنهاء مرحلة الطوباوية والعودة إلى الواقع. فقد انعقد فيه مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني الحزب الوحيد في تلك الفترة، وكان أيضا عام الإنفاق على الاستهلاك العائلي وتراجع العمل بالتقشف الذي كان الرئيس بومدين قد حاول أن يجعل منه طريقة في الحياة لإعطاء فرص للتنمية السريعة.

« ويبدو أن النتائج المستخلصة من عملية التقييم ابتداء من عام 1979، قد وفرت مجالات مرنة لتحرك جديد نحو إستراتيجية اقتصادية جديدة تحاول أن تتوجه نحو

التلاؤم أو التوأمة المرنة بين منطق السوق « كجام » يحدّ من الاندفاع نحو الإسراف والتخطيط كإدارة مركزية » (39). وقد تم التعبير عن هذا التحول من سياسة التقشف إلى سياسة تقوم على الاستهلاك، في شعار ظهر عام 1980، يقول: « من أجل حياة أفضل ». والواقع أن التقشف الذي انتهجه بومدين بين عامي 1965 و 1978، أدّى إلى بروز ظاهرة الندرة والتسلط البيروقراطي. لذلك زعمت السلطة في ذلك الوقت أنها فهمت الحاجات الفعلية للمجتمع؛ وأن تغيير المسار يستمد شرعيته من العمل على إشباعها. وهكذا توقف السعي إلى إنشاء الصناعات الثقيلة. وعبر عن ذلك الرئيس الشاذلي في خريف 1979 بقوله: « لقد استثمرنا كثيرا، والآن يجب أن ننتج أكثر وأن نسيّر أفضل. لقد أعطينا الأولوية لإرساء القاعدة الاقتصادية للبلاد، أما الآن فيجب الاهتمام أكثر بظروف حياة المواطنين » (40). وقد ظهر كبديل للتصنيع محاولة « إضفاء الأخلاق على الحياة العمومية »، حيث وجهت تهمة الفساد إلى المسيرين، أي الطبقة الاجتماعية المتوسطة التي تشكلت داخل القطاع العام، ولهذا تشكل مجلس للمحاسبة.

أما الشق الثاني من المسألة، فتظهر عليه بصمات عبد الحميد إبراهيمي الذي كان مهندس إعادة الهيكلة، حيث كان من أنصار الاهتمام بالصناعات الخفيفة والمتوسطة، على حساب الصناعات الثقيلة، مما جعله يعمل على تفتيتها بهدف تحقيق القدرة على تسييرها. هذه الفكرة التي استغرق تنفيذها سنوات، وسعت صفوف الطبقة الوسطى لأنها تطلبت أعدادا إضافية من المسيرين. وقد توقع المخطط الخماسي الثاني (1985 - 1989) أن تكون الاحتياجات إلى اليد العاملة المؤهلة 5,25% في الخدمات و 8,24% في الإدارة (41)، أي نصف الاحتياجات من اليد العاملة المؤهلة خلال تلك الفترة. مما يبين انتقال الفرص في التوظيف في العشرية الماضية من الصناعة إلى الإدارة والخدمات. لكن كيف حصل هذا التغيير؟

في جوان 1980 عقد حزب جبهة التحرير مؤتمرا استثنائيا حول « التنمية الاقتصادية ». وكان الهدف هو إضفاء الشرعية على التغييرات اللاحقة. وهكذا انتقل العمل بموجب ذلك من المخططات الرباعية إلى المخططات الخماسية، إلا أن التغيير لم يكن كفيًا بقدر ما كان محاولة لمعالجة الأعراض الناجمة عن الاستثمارات الضخمة في سبيل تصنيع سريع ما بين 1968 و 1978.

منذ أكثر من جيل حاول « فرانكلين ليسك Franklyn Lisk » تصنيف أهم نماذج الاستراتيجيات التي طبقتها دول العالم الثالث وانتهى إلى التمييز بين ثلاثة نماذج:

- نموذج يركز على النمو
 - نموذج يركز على التشغيل
 - نموذج يركز على القضاء على الفقر (42).
- ويقول أورباح أنه من الصعب تصنيف إستراتيجية التنمية في الجزائر، ضمن هذه الإستراتيجيات، لكنه لم يفسر سبب هذه الصعوبة.

وفي رأبي أن سببها كان الارتباط الشديد بين مفهوم التنمية والاستقلال الاقتصادي. وكأن التنمية في الجزائر توحى بأن هدفها هو دعم الاستقلال السياسي أكثر من أي شيء آخر. ورغم ظهور فرصة للتغيير عام 1980، إلا أنها لم تستغل. وربما يعود ذلك إلى خشية السلطة من المغامرة بالقيام بتغييرات عميقة قد تكون لها آثارا اجتماعية سلبية.

ويقول « حميد ثمار » خلال تحليله لاستراتيجية التنمية المستقلة في الجزائر، أن مسائل كثيرة نوقشت أثناء مؤتمر « التنمية الاقتصادية » والذي كان يعبر عن العودة إلى الواقع بعد عشرة سنوات من النظرة الطوبوية. إلا أن « مسألة طبيعة النموذج الاقتصادي تركت جانبا » (43). ورغم ذلك، فإن التغيير التدريجي للنموذج كان من الممكن تلمسه؛ فقد حاولت السلطة إعادة الاعتبار للفلاحة، حيث تم التخلي عن تعاونيات الثورة الزراعية، وأعيد تنظيمها في شكل يقترب من الخصصة. وكذا الأمر بالنسبة للمؤسسات الصناعية، فقد جزئت لتسهل السيطرة عليها وإدارتها. كما تم رفع الضغط على السوق، وقد ساعد على ذلك ارتفاع المداخيل بسبب ارتفاع أسعار النفط، عام 1979. إلا أن الأزمة التي يعانيها نظام الإنتاج استمرت في التفاعل، ولعل الإضراب يعكس هذه الحالة. إذ تطورت هذه الظاهرة من 6,3% من عدد العمال الكلي عام 1964، إلى 3,11% عام 1977 (44)، وتطورت هذه التوترات تدريجيا إلى أن انفجر الوضع الاجتماعي في 5 أكتوبر 1988 على نطاق لم تشهده البلاد منذ الاستقلال.

و« هكذا وجدت الدولة ووجد المجتمع المدني نفسهما مباشرة وبعنف وجها لوجه. وما كان لمنطق ميزان القوى القاسي إلا أن يصير مثل هذه المواجهة تدريجيا إلى بنية اجتماعية، سياسية بدون قرار. إنها حالة أصبح فيها فقدان المعايير Anomie هو المعيار » (45). ومنذ تلك الأحداث التي صدمت السلطة بدأت تجربة أخرى أكثر وضوحا للانتقال من الاقتصاد المسير إداريا إلى اقتصاد السوق، حيث شرع في خصصة القطاع العام الاقتصادي منذ عام 1991، وطبق قانون الإفلاس على المؤسسات المحلية لأول مرة، وكان ذلك بمثابة إعلان رسمي عن فشل التجربة التي قادها عبد الحميد إبراهيمي، والتي كانت تقوم على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتقوم التجربة الجديدة التي مازالت في بداياتها، على الفصل بين الاقتصاد والسياسة والعودة بالدولة إلى المفهوم الأرثوذكسي. كما تم التخلي عن مفهوم التنمية بالمعنى الذي يشير إلى دعم الاستقلال السياسي. وأصبحت « الشراكة » والبحث عن الاستثمارات الأجنبية، وحرية الأسعار والسوق، ترمز إلى مرحلة جديدة، بعد أن كانت في العقود الماضية ترمز إلى الاستعمار والإمبريالية.

الهوامش

1. Viratelle G., « L'Algérie algérienne », les Editions ouvrières, Paris, 1970, p. 13.
2. Tegua M., « L'Algérie en guerre », O.P.U, Alger, 1988, p. 416.
3. Amin S., « Le Maghreb Moderne », Les éditions de minuit, Paris, 1970, p.116.
4. Ibid; p 117.

5. Ibid ; p 130.
- 6- Agéron G.R., « Histoire de l'Algérie contemporaine », P.U.F., Paris, (Que sais-je?), 1980, p. 119.
7. Gallissot R., « L'économie de l'Afrique du Nord », P.U.F. (Que sais-je?), Paris, 1978, p. 77.
8. Viratelle G., o.p. cit, p. 196.
9. Ibid, p. 223.
10. Gallissot R., o.p. cit, p. 77.
11. دستور 1976، ص 10.
12. عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط بين 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 21.
13. Balta P., « L'Algérie des algériens, vingt ans après », Les éditions ouvrières, Paris 1981, p. 24.
14. Garelo J., « L'économie algérienne en 1963 », Annuaire de l'Afrique du Nord, T. II, 1963, p. 623.
15. Markovic M., « Socialisme et autogestion », Etatisme et autogestion, sous la direction de Supek R., Editions Anthropos, Paris, 1973, p. 131.
16. Ibid, p. 137.
17. Paradi M., « L'autogestion des exploitations modernes en Algérie », Annuaire de l'Afrique du Nord, T. II, 1963, C.N.R.S., 1974, pp. 64-65.
18. Garelo J., op. cit., p. 623.
19. Favret J., « Le syndicat, les travailleurs et le pouvoir en Algérie », Annuaire de l'Afrique du Nord, 1964, pp. 57-58.
20. Paradi M., « L'économie algérienne en 1964 », Annuaire de l'Afrique du Nord, 1964, p. 264.
21. عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق، ص 17.
22. أحمد بن بلا، خطاب في 22 مارس 1965.
23. Gallissot R., o.p. cit, p. 108.
24. Agéron R., o.p. cit, p. 118.
25. Ibid, p. 118.
26. جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني، 1976، ص 245.
27. Said Amer T., « L'industrialisation en Algérie », Editions Anthropos, Paris, 1978, p. 13.
28. الميثاق الوطني، 1976، ص 249.
29. Benissad M.E., « Economie du développement de l'Algérie », O.P.U. Alger, 1978, pp 54-55.
30. الميثاق الوطني، ص 116 - 117.
31. Raffinot M. et Jacquemot P., « Le capitalisme d'état algérien », F. Mosper, 1977, p. 144.
32. ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات، ص 14.
33. Rouissi M., « Population et société au Maghreb », O.P.U., Tunis 1983, pp. 140-141.
34. Benissad M.E., op. cit, p. 256.
35. Ibid, p. 254.
36. Ibid, p. 257.
37. جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني، ص 176.
38. عبد الحميد إبراهيمي، تأملات حول التجربة الجزائرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مقال في مجلة « الثقافة » التي تصدرها وزارة الثقافة، العدد 83 أكتوبر 1984، ص 21.

39. عثمان بلقندوز، رحلة الإصلاح في الاقتصاد الجزائري مجلة « الحوار »، العدد 14، 1988.

40. Balta P., op, cit, p. 137.

41. وزارة التخطيط، المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، تقرير عام مطبوعه المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية 1986، الجزائر، ص. 17.

42. Ourabah M., « Les transformations économiques de l'Algérie », ENAP, Alger, 1982, p. 77.

43. Temmar H.M., « Stratégie de développement indépendant : le cas de l'Algérie », O.P.U. Alger, 1983, p. 297.

44. عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق، ص 506.

45. علي الكنز، حول الأزمة، دار بوشان للنشر 1990، الجزائر، ص 89.

□